رئيس الوزراء يقدم تقرير الأداء أمام البرلمان:

الحكومة لديها عزيمة لتجاوز التحديات التي يواجهها الوطن

■ أكد الدكتور علي محمد مجور -رئيس مجلس الوزراء أن نسبة الانجاز للمهام والأنشطة الحكومية المتصلة بالبرنامج العام وخطة الأداء الحكومي بلغت حوالي ٦٢٪.

وأوضح الدكتور مجور أثناء استعراضه تقرير الأداء الحكومي لعام 2009م أمام مجلس النواب أن نسبة تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حتى العام 2009م، بلغت ٤٣٪، لتصل نسبة الانجاز الحكومي لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي خلال الفترة 2006-2009م الى حوالي ٤٣٪ من اجمالي فترة تنفيذ البرنامج 2006-2013م.

نفذنا 43٪ من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية و62٪ من البرنامج العام للحكومة

مشيراً الدكتور مجور لنواب الشعب بالقول: في اغسطس من العام المنصرم.. وقفت أمامكم وبحضور كامل أعضاء الحكومة.. مستعرضاً إنجازات الحكومة ولقد كانت للمناقشات التي أجراها مجلسكم الموقر.. وتوصياته أهمية بالغة في تحديد مسار الأداء الحكومي خلال العام المنصرم.. وما ذلك الا لأننا نؤمن بأننا هنا وتحت سقف المؤسسات الدستورية.. نعمل لهدف واحد هو إعلاء شأن الوطن وتحقيق مصالح الشعب، بغض النظر عن التعارض الذي قد ينشأ بين ما نود إنفاذه في السلطة التنفيذية وما ترغبون في إقراره كسلطة تشريعية.

وقال: نؤمن بأن علاقة الحكومة بمجلس النواب لا تقوم فقط على منطق الأغلبية ولكنها تحترم وتأخذ في عين الاعتبار التعدد في الاتجاهات السياسية وفي وجهات النظر التي تؤشر الى وجود معارضة برلمانية مهمة تعبر عن الواقع الديمقراطي التعددي الذي نعيشه، والذي يشكل واحداً من الإنجازات الخالدة للقائد الوحدوي وباني نهضة اليمن الحديث فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

وأضاف: كنا قد استعرضنا أمام مجلسكم الموقر العام الماضي إنجازات الحكومة مصحوبةً ببيان لطبيعة التحديات التي تواجه الوطن وهي تحديات مازالت امتداداتها وتأثيراتها السلبية الى اليوم وإنه بقدر ما أثرت تلك التحديات وبمستويات متفاوتة على أجندة الحكومة خلال عام ٢٠٠٩م فإنها قد أثرت بالقدر نفسه على الأجندة الحكومية خلال العام الحالي.

وهي تحديات ليست محلية الطابع فقط، ولكن بعضاً من أخطر هذه التحديات هي عابرة للحدود، وتمثلها الازمة المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصاديات العالم.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة لم تكن لتقف مكتوفة الأيدي أمامها.. بل تعاملت معها بمسؤولية عالية، وقامت بواجبها الدستوري في مواجهة هذه التحديات فعملت قدر الإمكان على التقليل من التأثيرات السلبية الخطيرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصادنا الوطني.

وأوضح الدكتور مجور أن مظاهر التحديات ذات الطابع المحلي تتلخص في الانشطة الارهابية لعناصر تنظيم القاعدة وأنشطة عناصر التمرد الحوثية وأنشطة العناصر الخارجة على القانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية بخلاف أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي.

ونوه بالقول: ما أود التأكيد عليه في هذا المقام أن الحكومة مضت بكل عزم وقوة في مواجهة تلك التحديات دون أن تغفل مسؤولياتها الجوهرية والأساسية التي حددها برنامجها المقدم الى البرلمان وهي مسؤوليات تتعلق بمواصلة مسيرة التنمية الشاملة والمستديمة بما هو متاح من الموارد المحلية ومواصلة المسيرة الديمقراطية.

تحديات

وخاطب رئيس مجلس الوزراء نواب الشعب قائلاً: لقد شكل الإرهاب ظاهرة عالمية تجندت لمواجهتها إمكانات دول عظمى.. هي اليوم في حالة مواجهة شاملة مع الإرهابيين وهناك حملة عالمية لمواجهة الإرهاب، اليمن جزء أساسي منها وإنه على الرغم من استمرار حالة المواجهة في بلادنا مع عناصر تنظيم القاعدة فإنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن هذه العناصر ليست مطلقة السراح على الأرض اليمنية ولكنها تعرضت لضربات موجعة، توجهها قوات الجيش والشرطة، وهو ما قلل كثيراً من تأثيرات هذه العناصر الإرهابية وشرورها.. وخيبت التوقعات التي كانت تتوهم أن يكون اليمن ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة والجبهة البديلة للحرب معه.

منوهاً الى أن الحكومة تتعامل وفق مبادئ الدستور والقانون مع كل أشكال التحديات التي تواجه الوطن سواء تعلق الأمر بأنشطة تنظيم القاعدة أو عناصر التمرد الحوثية، أو ممارسات العناصر الخارجة على القانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.. وقال رئيس مجلس الوزراء: إنه لمن المؤسف أن يصبح هذا المستوى من المجابهة مع التحديات التي تعترض مسيرة التنمية في الوطن مجالاً للتكسب السياسي من قبل بعض الأحزاب السياسية، في حين أن المسؤولية الوطنية تقتضي إصطفافاً وطنياً شاملاً في وجه التحديات، على أننا نأمل كثيراً في صيغة التوافق الذي توصلت اليه الأحزاب في السلطة والمعارضة بشأن إجراء حوار وطني، ونعول عليه كثيراً في الوصول الى توافق وطني شامل يحقق الاصطفاف المنشود في وجه التحديات التي تواجه الوطن.

وأكد الدكتور علي مجور أن الحكومة تواجه إشكاليات وسوء فهم بشأن متابعة الحالات الأمنية في عدد من المناطق في بعض المحافظات أو أثناء قيامها بأعمال تجهيز قوات أمنية لملاحقة المرتكبين لجرائم القتل الفارين من وجه العدالة وعناصر الهدم والتخريب والتقطع تمثلت بالاتهام من قبل بعض القوى بأنها تريد أن تعسكر تلك المناطق وتستخدم الجيش لضرب المواطنين وتكرر أحداث صعدة وتخلق حرباً جديدة في المناطق الجنوبية الشرقية.. مشدداً على أن مواقف هذه القوى إزاء هذه الاعمال غير واقعية وغير موضوعية ولا تخدم المصلحة العامة، وفي نفس الوقت فإن تلك القوى تتهم الحكومة بتقصيرها في أداء واجبها تجاه تطبيق القانون وإحلال الأمن والاستقرار والسكينة العامة، ولهذا كان على الحكومة أن تراعي ذلك وأن تتعامل مع هذا الطرح والتناقض بنوع من المرونة والنفس الطويل لعل تلك القوى السياسية ترتقي بمواقفها من الجانب السياسي النفعي الضيق الى المصلحة العليا الواسعة للوطن وتحرص على مصلحة الشعب وأمنه واستقراره وتأمين ظروف وعوامل تنميته الشاملة.

وقال: إن الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة والحكومة والمجالس المحلية ومجلسي النواب والشورى تشكل بمجموعها المنظومة السياسية لهذه الدولة وتقع عليها المسؤولية التكاملية والتضامنية تجاه قضايا الوطن، وان القضية الأمنية ليست قضية الحكومة والحزب الحاكم وحدهما ولكنها مسؤولية الكل وعلى الجميع أن يفرق بين المصالح السياسية الذاتية الآنية والعمل السياسي والقضايا الأمنية بما يرسخ الأمن والاستقرار لماله من أهمية لحاضر ومستقبل الوطن وأجياله.

مكافحة الإرهاب

مؤكداً بأن الحكومة لن تألو جهداً في تطبيق قوانين الارهاب والتقطع والحرابة تجاه العناصر المرتكبة للجرائم التي تخالف أحكام ونصوص القوانين مهما كانت والعمل على التصدي لها من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية بكل كفاءة وقال: علينا أن ننحني لتضحيات أبطال القوات المسلحة والأمن الذين قدموا أرواحهم رخيصة لعزة ونصرة الوطن ووقفوا في وجه تلك الأعمال الإرهابية وعناصرها والعمل على تسخير جميع الإمكانات البشرية والمادية للتصدي لأي أعمال تخريبية تضر بالمكاسب الوطنية، حيث شهد المجال الأمني نجاحات غير مسبوقة وتم استكمال التواجد الأمني في جميع مديريات الجمهورية والتوسع في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديريات وتعزيز إدارات أمن المحافظات والنقاط والأحزمة الأمنية بالقوى اللازمة بالإضافة الى تعزيز قدرات وإمكانات الأمن بجميع مؤسساته.

وتابع: أجدها فرصة هنا ومن خلالكم أن نتوجه بالشكر العميق للأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أبدت موافقتها النهائية على إقامة بطولة خليجي ٢٠ لكرة القدم في بلادنا هذا العام، الأمر الذي مثل حرص دول المجلس على دعم ومساندة وحدة بلادنا وأمنه واستقراره، كما أنني أجدها فرصة لدعوة أبناء شعبنا للاستفادة من هذه البطولة والعمل على تحقيق أهدافها وبما يعزز دور بلادنا في تحقيق عوامل الاندماج الاقتصادي المتكامل مع دول المجلس.

وفيما يخص أداء الحكومة عام ٢٠٠٩م.. أكد رئيس مجلس الوزراء أنه كان استثنائياً في التحديات والمعوقات التي صاحبته بشكل متزايد عن غيره من الأعوام السابقة، وزادت درجة حدتها سواءً على مستوى انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ويقابله في نفس الوقت انخفاض إنتاجه أو ازدياد أعباء نمو الاحتياجات المختلفة للمجتمع من السلع والخدمات أمام التحديات المتصلة بارتفاع معدل النمو السكاني والتشتت الجغرافي للتجمعات السكانية التي تزيد عن ١٣٠ ألف تجمع، وبطء نمو معدلات الالتحاق بالتعليم العام والنقص في المبنى المدرسي والاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية وأزمة الموارد المائية التي تواجه بلادنا وارتفاع نسبة الأمية وتزايد معدلات البطالة وغيرها من التحديات والصعوبات التي شهدها عام ٢٠٠٩م، في ظل محدودية الموارد والإمكانات لدى بلادنا.

وقال الدكتور مجور أمام البرلمان: إن حديثنا في مجلسكم الموقر لا ينبئ عن استحالة معالجة هذه التحديات والاستسلام لها لتفعل فعلها بنا كما تريد، ولا هو إعلان لحالة الإحباط والتشاؤم التي وصلت لها الحكومة، ولكنها نظرة تفاؤل وإصرار وعزيمة للتغلب على هذه التحديات بالاعتراف بها كمشاكل عامة وقضايا وطنية تشغل بال الرأي العام والسلطة معاً، وهناك ما يثبت إمكانية حلحلتها ومعالجتها لشواهد حاصلة بدأت خطوات المعالجة لهذه القضايا والتحديات كانت أولاها – قرار القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية – حفظه الله – بوقف العمليات العسكرية في صعدة، وتقليص الإنفاق العام قدر الإمكان وخصوصاً في البنود غير الضرورية أو المؤثرة على عملية الإنتاج والتنمية والتحرك المشترك والتنسيق الدولي لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي التي مازالت مستمرة في التنفيذ الى جانب ما حققته الحكومة خلال عام ٢٠٠٩م..

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة درجت في أدائها على البحث باستمرار عن الحلول والمعالجات الحقيقية لتقييم وتطوير أدائها، فقد وقفت خلال عام ٢٠٠٩م وبدعم وإشراف من فخامة رئيس الجمهورية لمرتين على دراسة وتحليل رفع قدرات الحكومة وتفعيل أدائها وفق الإمكانات والموارد المتاحة لديها، نتج عنها إعادة ترتيب أولويات الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١م، حيث تلقت الحكومة توجيهات فخامة رئيس الجمهورية رقم «٢٤٧٦» وتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٩م بشأن التركيز على بعض القضايا المهمة وكذا توجيهات فخامته رقم «٣٥٧٩» وتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م بشأن تحديد الأولويات العشر التي تهدف الى حفز النمو الاقتصادي وإيجاد تنمية شاملة وتقديم الخدمات الأساسية وتوفير بيئة استثمارية مناسبة وتعزيز الأمن والاستقرار ورفع كفاءة عمليات الإنتاج، حيث مثلت هذه التوجيهات امتداداً جديداً للبرنامج العام للحكومة في ضوء التمديد الدستوري لمجلس النواب بإضافة سنتين، ومن هذا المنطلق فقد سارعت الحكومة الى وضع هذه الأولويات والمهام الجديدة موضع التنفيذ حيث تم إضافة التوجيهات المتصلة بالتركيز على بعض القضايا المهمة ضمن خطة الأداء الحكومي لتنفيذها، كما تم التعامل بشأن الأولويات العشر ضمن آلية حديثة تمثلت في إنشاء المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين وتشكيل اللجنة الفنية للمكتب واللجان الفنية المساعدة لها.

وقال: وحرصاً منا على سرعة التعامل مع هذه الأولويات وفق آليات عملية وفعالة للوصول الى التشخيص والتنفيذ الدقيق للأولويات، تم تكليف اللجنة الفنية بإعداد الشروط المرجعية للمناقصة العامة الخاصة باختيار شركة استشارية دولية للقيام بوضع الدراسات الفنية والاستشارية للأولويات، وبعد استكمال الإجراءات الفنية والقانونية نتج عنها اختيار شركة «ماكنزي» العالمية للاستشارات الدولية، وهو الإجراء الذي نعتقد أنه سيؤدي الى إعداد الدراسات الكفيلة بوضع هذه الأولويات موضع التنفيذ، علماً بأن الشركة قد باشرت عملها وفق خطة ممنهجة التقت من خلالها بجميع الوزراء المعنيين ورؤساء الأجهزة الحكومية والفنيين والمختصين وبمساعدة مستمرة من اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي وبإشراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء، خلصت حتى الآن من إعداد الدراسات التفصيلية والتشخيصية لخمس أولويات وهي:

١- الدراسة التشخيصية والتفصيلية لخارطة الطريق لقطاع الطاقة في اليمن للفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م.

٢- الدراسة التشخيصية لإعداد وتأهيل العمالة اليمنية وزيادة أعدادها في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- الدراسة التشخيصية للإدارة المستديمة لموارد المياه.

٤- خطة تطوير القطاعات الاقتصادية لمدينة عدن.

٥- الدراسة الخاصة ببناء القدرات واستقطاب الكفاءات المؤهلة في العمل الحكومي.

وفي طريقها لاستكمال دراسات الأولويات المتبقية علماً بأنها ستشارك الحكومة في تنفيذ «٣» أولويات.

وأشار الدكتور علي محمد مجور الى أن الحكومة أصبح لديها خمس أولويات جاهزة بدراساتها التشخيصية والتفصيلية وقال: إنها تمثل في التوجه الصحيح لحل هذه المشاكل وأحد عوامل نجاح التنفيذ حيث سيعمل المكتب التنفيذي واللجنة الفنية على الاستفادة من خبرات الشركة الاستشارية وعلاقاتها مع المانحين في البحث عن التمويلات الخارجية لتنفيذ هذه الدراسات الى جانب ما تخصصه الدولة وكذا الترويج لتنفيذ هذه الأولويات التي لاقت اهتمام وقبول المجتمع الدولي لها.

وما ينبئ عن التفاؤل أيضاً وإمكانية الحلول والمعالجات هو مقدرة الشعب اليمني وعبر مراحل التاريخ على استيعاب تلك التحديات وتطويعها بل وتحويلها الى فرص ممكنة جسدت تطلعاته وطموحاته في تحقيق سبل العيش الكريم والتنمية المستديمة والمتجددة وما يمتلكه من سمات وفرص من أهمها: الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع اليمني الذي تجعله يتكيف مع الظروف التي عاشها والبيئة المحيطة به، وروح الريادة في الاعمال والأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وثقافة التنقل والهجرة والتكيف مع المجتمعات، التنوع المناخي والطبوغرافي الذي يمثل ميزة مضافة للاستثمار في عدد من الأنشطة الاقتصادية واتساع حجم السوق وتوافر الأيدي العاملة والتي تشكل مخزوناً للمشاريع الاستثمارية كثيفة العمل سواء في الاقتصاد المحلي أو في اقتصاديات دول الجوار في منطقة الخليج العربي، الى جانب فرص الاستثمار الواعدة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية وتوافر الخامات المعدنية بكميات تجارية، وشراكة القطاع العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية.

وأوضح بالقول إنه على الرغم من هذه التحديات فإن الحكومة قد أنجزت العديد من الأنشطة والمهام المتمثلة في البرنامج العام للحكومة الى جانب المهام التي تناط بها من قبل القيادة السياسية حيث بلغت نسب الإنجاز للمهام والأنشطة الحكومية خلال العام المتصلة بالبرنامج العام وخطة الأداء الحكومي حوالى ٦٢٪ منها.

في حين شكلت نسب الإنجاز في تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية – لذات العام حوالى ١١٪، لتصل نسبة الانجاز الحكومي لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م الى حوالى ٤٣٪ من إجمالي فترة تنفيذ البرنامج ٢٠٠٦ – ٢٠١٣م، وقد مثلت نسب الإنجاز لعام ٢٠٠٩م انخفاضاً مقارنةً بمستوى الإنجاز والأداء الحكومي في عام ٢٠٠٨م وذلك نتيجة للتحديات التي أشرنا اليها سلفاً وأثرت سلباً على نسب الإنجاز ومستوى الأداء خلال العام.

تستند الحكومة في علاقتها بالسلطة التشريعية «مجلس النواب» الى أحكام دستور الجمهورية اليمنية والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب والقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤م بشأن مجلس الوزراء، التي تحرص على تفعيلها باستمرار حرصاً منها على تكاملية الأداء بين المجلسين بهدف سرعة البت في مشاريع القوانين والاتفاقيات المرفوعة من الحكومة من قبل مجلسكم الموقر وكذا الاستجابة السريعة من قبل الحكومة في التعامل مع قرارات وتوصيات مجلس النواب وبما يمكن السلطتين التشريعية والتنفيذية من ممارسة مهامهما الدستورية والقانونية على أكمل وجه بما يخدم المصلحة العامة.

ولقد شهدت الحكومة خلال فترة عملها علاقة جيدة ومتميزة مع مجلسكم الموقر لعل من أهمها مناقشة تقارير الأداء الحكومية السنوية الثلاثة للأعوام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م التي قدمتها الحكومة سنوياً لمجلسكم بكل شفافية ووضوح وذلك انطلاقاً من الشرعية الدستورية والقانونية للمجلس والحكومة والتزامها برفع تقارير أدائها انطلاقاً من المادة (١٤) الفقرة (ج) من قانون مجلس الوزراء التي تنص على تقديم الحكومة لمجلس النواب تقريراً سنوياً بمستوى إنجاز البرنامج العام، حيث سعت الحكومة في هذا الجانب الى تعزيز هذه العلاقة بإيجاد آلية متكاملة تنظم العلاقة التكاملية بين الحكومة ومجلسكم الموقر وكذا مجلس الشورى، التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء بما يعزز رفع فاعلية وكفاءة العلاقة والتنسيق فيما بين المجلسين على مستوى مختلف هيئاتهما الهادفة الى مواجهة الظروف والتحديات الشائكة التي تمر بها بلادنا وتحقيق الأمن والاستقرار وإحداث التنمية الشاملة والمستديمة لمجتمعنا اليمني.

إننا ونحن نضع هذا التقرير الخاص بالأداء المؤسسي للحكومة خلال عام ٢٠٠٩م بين أيديكم الذي يحتوي على ستة أبواب تشتمل على تفصيل الأنشطة والمؤشرات والنتائج المختلفة في كافة المجالات المتصلة بالقضايا والمستجدات الطارئة، الإدارة الاقتصادية، البنية الأساسية، التنمية البشرية، الإدارة العامة للدولة والخدمات الحكومية، والتنمية الاجتماعية.. فإنه يسعدنا تقبُّل ملاحظاتكم ومقترحاتكم حولها وتوصياتكم بشأن معالجتها التي عادةً ما تعمل الحكومة على تنفيذها، كونها تشكل إحدى دعائم تحسين وتطوير الأداء وتحديث الإدارة الحكومية نحو تقديم أفضل السلع والخدمات للمجتمع بجودة عالية.□

أهم انجازات الحكومة خلال 2009

■ استطاعت الحكومة أن تحقق العديد من الانجازات الملموسة والتي شملت معظم الجوانب وحددها دولة رئيس الوزراء أهمها:

١- تضييق الخناق على تنظيم القاعدة وموارده المالية والحد من عملياته الارهابية وقتل عدد من أعضائه وإلقاء القبض على عدد آخر.

٢- إغاثة النازحين جراء الحرب التي أشعلها الحوثي في صعدة وحرف سفيان بتأمين مخيمات رسمية بعدد (١٣) مخيم إيواء استوعبت ما يقارب (٨٠) ألف نسمة من إجمالي النازحين البالغ عددهم حوالى (٣٥٠) الف نسمة.

٣- استكمال إعادة إعمار ما يقارب من (٩) آلاف منشأة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩م قبل اندلاع الحرب السادسة بلغت تكلفتها (١,٥) مليار ريال.

٤- الاهتمام المتزايد والملموس بتنفيذ منشآت بطولة «خليجي ٢٠» في محافظات: «عدن ولحج وأبين» التي ستقام في بلادنا في الاسبوع الاخير من الشهر القادم.

٥- انخفاض معدل التراجع السنوي للنفط الخام الى (٤٪) مقارنة بالمتوسط للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م) البالغ (٨٪) وذلك نتيجة لإجراء أعمال الحفر التطويري في عدد من الحقول النفطية.

٦- استكمال إنشاء محطة مارب الغازية الأولى لإنتاج الكهرباء بقدرة (٣٤١) ميجاوات وتشغيلها وإدخالها حيز الإنتاج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م والحد قدر الإمكان من الانقطاعات المتكررة.

٧- تشغيل مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال الذي سيسهم في الإيرادات العامة للدولة لعام ٢٠١٠م بحوالى (٨٠) مليار ريال.

٨- صدور وتعديل (١٦) قانوناً، والموافقة على (١٧) مشروع قانون معدل وجديد تم رفعها الى مجلس النواب خلال العام والتي تستهدف تحديث البنية القانونية والتشريعية للدولة.

٩- مواجهة تداعيات وأضرار كارثة الامطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة التي شهدتها في اكتوبر ٢٠٠٨م، والتي تضرر منها حوالى ٧٠٠ ألف نسمة، كما قدرت الخسائر بحوالى ١,٦ مليار دولار.

١٠- تنفيذ عدد من الطرق الداخلية والدولية بطول ١٢٣٥ كيلو متراً ليصل اجمالي الطرق في الجمهورية الى ما يقارب ١٥ ألف كيلومتر.

١١- تسجيل ٢٧٢ مشروعاً استثمارياً بتكلفة اجمالية بلغت ٣١٥ مليار ريال وتشغيل ١١٦ مشروعاً في الإنتاج بتكلفة ٤٥ مليار ريال.

١٢- نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي الى ٥,٨٪ وتحقيق معدل نمو ٦,٤٪ في مجال الإنتاج النباتي و٦,٦٪ في الإنتاج الحيواني.

١٣- المحافظة على معدلات القطاعات الإنتاجية في مجالات الزراعة والأسماك والصناعة والنفط والمعادن ومعالجة مشاكلها باستمرار.

١٤- الاستمرار في تخصيص التعهدات من القروض والمساعدات الخارجية، حيث تبلغ نسبة التخصيص ٨٣٪ بزيادة بلغت ١٣٪ عن عام ٢٠٠٨م.

١٥- إنشاء مبنى من قبل بلادنا بالعاصمة صنعاء للمركز الاقليمي لمكافحة القرصنة، ودعم الاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية بتجهيز المركز بالمعدات وأجهزة الاتصال.

١٦- استلام واحتجاز ما يقارب ٣٠ قرصاناً والقبض على حوالى ١٤ قرصاناً.

١٧- الحصول على تمويل لتنفيذ مشروع دعم وتعزيز الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للهجرة المختلفة بتكلفة ٣ ملايين دولار لمواجهة متطلبات واحتياجات اللاجئين الصوماليين وعمليات الهجرة غير المنظمة.

١٨- خفض الانفاق العام بحوالى ٣٧٦ مليار ريال مقارنةً بعام ٢٠٠٨م، من خلال خفض مبلغ الدعم الحكومي الى ٣٩٠ مليار ريال وترشيد النفقات الجارية البالغة ١٤٧٦ مليار ريال خلال العام.□

نأسف أن تتحول المواجهة مع القاعدة والمتمردين والمخربين مجالاً للتكسب السياسي من قبل بعض الأحزاب

لن نألو جهداً في تطبيق القوانين والتصدي لأعمال الإرهاب والتقطع

الاعتراف بالتحديات والصعوبات لا يعكس حالة احباط وإنما تفاؤل لدى الحكومة وعزيمة للتغلب عليها

التحديات ليست قضية الحكومة والمؤتمر الشعبي العام ولكنها مسئولية الجميع